خطاب الرئيس قيس سعيد المناهض للهجرة وانعكاساتها على العلاقات التونسية-الأفريقية

خديجة رميساء دورسون

يحاول الرئيس التونسي قيس سعيد الظهور بأنه يولي اهتماما بمصالح أوروبا عبر سياساته المناهضة للهجرة، من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهاجرين الذين يحاولون العبور إلى أوروبا عبر تونس.

تونس كانت المحطة الأولى لانطلاق انتفاضات "الربيع العربي"، وهذا البلد قد لفت الانتباه بتجربته الناجحة نسبيا في التحوّل الديمقراطي خلال العقد الأول الذي أعقب تلك الانتفاضات، مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لكن رغم ذلك، تم تشكيل ثماني حكومات ائتلافية في تونس في الفترة بين عامي 2011 و2021، واستمرت عملية الانتقال إلى الديمقراطية وسط آلام ومعاناة. كان الأمن والاقتصاد على وجه الخصوص من أهم المشاكل البارزة بعد مرحلة الربيع العربي. ورغم كل هذه العملية المؤلمة، إلّا أن التوقعات الإيجابية استمرت مقارنة بدول أخرى في المنطقة. ولكن توصف مرحلة انتخاب قيس سعيد رئيسا في تونس عام 2019، بأنها نقطة تحول في

البلاد. وعلى الرغم من أنه كان يُنظر إليه في البداية على أنه زعيم محايد وفوق الانتماءات الحزبية ويمكنه حل المشكلات التي استعصى حلها بعد الربيع العربي، إلّا أن هذه الفترة الجديدة التي بدأت مع قيس سعيد، شهدت تطورات في تونس أدت إلى دخول عملية التحول الديمقراطي في طريق مسدود. حيث قام سعيد في 25 يوليو/ تموز 2021 بتجميد جميع سلطات البرلمان متذرعا بالمادة 80 من الدستور. وهكذا, علّق سعيد حصانة النوّاب وأقال رئيس الوزراء هشام المشيشي, وأعلن أنه سيتولى السلطة التنفيذية من خلال رئيس وزراء جديد سيقوم بتعيينه. وأصدر سعيد مراسيم جديدة في 22 سبتمبر/ أيلول 2021، وسّع من خلالها سلطاته وسيطر على السلطة التنفيذية بالكامل لنفسه.

بعد ذلك، أعلن قيس سعيد إجراء استفتاء على التعديل الدستوري في 25 يوليو/ تموز 2022 وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في 17 ديسمبر/ كانون أول 2022, مؤكدا أن البرلمان سيظل معلّقا حتى ذلك الحين. وشارك فقط 30.5% من الناخبين في استفتاء التعديل الدستوري الذي جرى في 25 يوليو/ تموز 2022, وتم قبول الدستور الجديد بنسبة 94.6%. وبذلك, فإن مسودة الدستور الجديد التي تم نشرها في الجريدة الرسمية في 30 يونيو/ حزيران, قد اعتمدت في 25 يوليو/ تموز. هذا الدستور الجديد الذي تم تقديمه للشعب في فترة قصيرة ولم يتم مناقشته بشكل موسّع, يمنح

الرئيس سلطات واسعة ويلغي أي آلية لمحاسبة الرئيس. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة المشاركة المنخفضة البالغة 11.2% في الانتخابات المبكرة التي جرت في 17 ديسمبر/ كانون أول 2022 تم تفسيرها على أنها ردة فعل من الشعب على نظام الرجل الواحد لقيس سعيد. وكانت أحزاب سياسية مثل حركة النهضة وحزب قلب تونس وحزب التيار الديمقراطي وحزب آفاق تونس, إضافة إلى جبهة الخلاص الوطني في تونس, التجمع السياسي الذي يضم المعارضة في البلاد, قد أعلنت أنها ستقاطع هذه الانتخابات التي لم يشارك فيها غالبية الشعب. بالإضافة إلى كل ذلك, وبالتوازي مع تدهور الأوضاع الاقتصادية السيئة بالفعل في تونس مع انتشار جائحة كوفيد-19, فقد تسببت القرارات الاستثنائية التي اتخذها سعيد في 25 يوليو/ تموز 2021 والتطورات اللاحقة في تعميق الأزمة السياسية في البلاد.

الخطوة الجديدة لحكومة قيس سعيد: مناهضة الهجرة

من التطورات الأخرى التي تركت بصمتها على هذه الحقبة الجديدة التي توصف بـ"نظام الرجل الواحد" أو "الديكتاتورية"، هي تصريحات قيس سعيد في 21 فبراير/ شباط بشأن المهاجرين غير الشرعيين في البلاد. حيث قال سعيد في تصريحاته إن هذه الهجرة غير النظامية "تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية لتونس", وأنه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة عليها. ويرى سعيد الهجرة غير النظامية من دول إفريقيا جنوب الصحراء بأنها "مشروع الجهات التي تريد أن ترى تونس مجرد دولة إفريقية لا علاقة لها بالشعوب العربية والإسلامية". بالإضافة إلى ذلك، يصف سعيد وجود المهاجرين غير الشرعيين بأنه "مصدر للعنف والجريمة والأعمال غير المقبولة". وبعد هذه التصريحات، شدّد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي محمد على ضرورة تجنب خطاب الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين الأفارقة في تونس، وقال إنه يدين بشدة تصريحات سعيد. وبعد تصريحات سعيد هذه، بدأ المهاجرون من إفريقيا جنوب الصحراء ممن لا يتمتعون بوضع قانوني في تونس ويُعتقد أن عددهم الحقيقي نحو 21 ألفا، بالاستعداد للعودة إلى بلادهم. وعلى الرغم من أن غالبية الشعب التونسي لا يؤيد خطابات سعيد السلبية بشأن المهاجرين، إلا أنه لم يتمكن من تنظيم

احتجاجات فعالة للغاية لمواجهة ذلك. لكن بعد تصريحات سعيد، قامت منظمات المجتمع المدني في تونس بتنظيم مظاهرة "مناهضة للعنصرية" تضامنا مع المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من أهمية هذه التظاهرة من حيث إظهار دعم الشعب التونسي للمهاجرين، إلا أنها ليست مؤثرة بما يكفي لتغيير السياسة المتشددة للنظام تجاه المهاجرين الأفارقة.

وفي ضوء كل هذه التطورات، يمكن القول إن خطابات قيس سعيد تعتمد على مسألتين أساسيتين هما: تهديد الهوية وتهديد الأمن. وهنالك مخاوف في تونس في الوقت الحاضر، من أن تؤدي تصريحات الرئيس قيس سعيد العدائية ضد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين إلى إثارة موجة من الغضب والكراهية في جميع أنحاء البلاد ضد هذه المجموعات. بالإضافة إلى كل هذا، فإن كون تونس أول دولة مغاربية لديها قانون مناهض للعنصرية في المنطقة المغاربية، ربما هو هذا السبب الرئيس في اعتبار تصريحات قيس سعيد التي تستهدف المهاجرين في البلاد أكثر إثارة للدهشة والقلق. ونتيجة لانتهاك الرئيس سعيد بنفسه لهذا القانون الذي يشكل ركيزة مهمة في مكافحة العنصرية، فهذا يعني أن مكافحة التمييز وجرائم الكراهية ضد المهاجرين غير الشرعيين تزداد صعوبة. يحاول الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا جنوب الصحراء في كل عام، العبور إلى أوروبا عبر تونس من أجل حياة أفضل. ويصل بعض هؤلاء الأفارقة من جنوب الصحراء الذين يعيشون في أحياء المهاجرين في تونس إلى البلدان الأوروبية، فيما يلقى بعضهم حتفه في البحر بكل أسف.

السياسة المعادية للمهاجرين والعلاقات مع أوروبا

وتعقيبا على تصريحات قيس سعيد، قام البعض بوصفه بـ "العنصري"، لكنه قال إن تصريحاته قد أسيء فهمها وأن هنالك أفارقة في عائلته. وعند تقييم كل هذه التطورات، فإن السؤال عن سبب استخدام قيس سعيد خطابا سلبيا تجاه المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء، يصبح أمرا مهما. وفي هذا السياق، تم تفسير القرارات المتخذة في 25 يوليو/ تموز من قبل سعيد الذي قام بتعليق عملية التحول الديمقراطي في تونس والتي تعتبر ناجحة نسبيا بعد الربيع العربي، على أنها عودة إلى نظام الرجل الواحد. وفي هذا السياق، حاول سعيد الحصول على دعم من دول الاتحاد الأوروبي لنظامه الذي أصبح سلطويا يوما بعد يوم من خلال استهداف المهاجرين الأفارقة. في الحقيقة، إن قيس سعيد الذي شدّد من لهجته تجاه المهاجرين الأفارقة الذين يستخدمون تونس للوصول إلى الدول الأوروبية، يهدف إلى إظهار نظامه على الساحة الدولية على أنه "نظام شرعي". هذا في الوقت الذي تولي فيه الدول الأوروبية أهمية خاصة لدور تونس في الأمن وعملية المرور. ويحاول الرئيس التونسي قيس سعيد الظهور بأنه يولي اهتماما بمصالح أوروبا عبر سياساته المناهضة للهجرة، من خلال اتخاذ إجراءات صارمة ضد المهاجرين الذين يحاولون العبور إلى أوروبا عبر تونس. وعلى الرغم من دعوات الاتحاد الإفريقي لتونس "للالتزام بمسؤولياتها في إطار القانون الدولي"، إلّا أنه من اللافت للنظر أن سعيد لم يقبل مراجعة سياسته التمييزية ضد المهاجرين. وفي هذه المرحلة يمكن القول إن سعيد تصرف وفق ردود أفعال دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وإيطاليا. كما يعمل سعيد على الظهور كحليف وثيق للقادة السياسيين الأوروبيين، أملا منه في حصول نظام الرجل الواحد على الاعتراف الدولي. وفي النتيجة، يجب قراءة خطاب سعيد المعادي للمهاجرين على أنه دليل واضح بأن تونس التي اعتبرت مصدر أمل لجميع الشعوب العربية بعد الربيع العربي، تتحوّل مرة أخرى إلى نظام قمعي وبصورة أشد قسوة. ■

خديجة رميساء دورسون: باحثة وأكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية، تعمل حالياً أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية بجامعة صقاريا التركية.